

Distr.: General
26 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الاتحاد الأوروبي للنساء العاملات في المنزل، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030113 261212 12-60686X (A)



بيان

وضع منهاج عمل بيجين، الذي وافقت عليه وأكدته مجددا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عدة مناسبات طيلة الـ ١٧ سنة المنصرمة، تشكيلة كاملة من التدابير لمعالجة أمور منها المسائل التي تدور حول جنسنة السلطة والاعتراف بالعمل غير المأجور. إلا أن العنف ضد النساء والفتيات (الذي تتخذ لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين من القضاء عليه ومنعه موضوعا أساسيا) يظل مشكلة خطيرة و وما زال مقدمو الرعاية، في معظمهم، لاسيما في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (موضوع الاستعراض)، غير معترف بهم ويلقون كذلك القليل من الدعم.

وإن المسألتين اللتين يزمع النظر فيهما في الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة لسيئتا منفصلين تماما: يتعين معالجة اختلال النفوذ فيما بين الرجال والنساء، سواء أكان اجتماعيا أم ثقافيا أم اقتصاديا أم غير ذلك، إذا أريد إحراز التقدم.

وفي حين أن التحسن في تقاسم الرجال والنساء تقديم الرعاية بدون أجر سيعدّ تقدما وأن هناك اقتراحات في الوثائق الختامية المتعاقبة لدورات لجنة وضع المرأة تدعو إلى اتخاذ تدابير محددة لتدعيم مشاركة الذكور في تقديم الرعاية بدون أجر، إلى حين الاعتراف على الوجه الصحيح بالرعاية المقدمة ودعمها، فإن مقدمي الرعاية غير المأجورة ستظلون مهددين أكثر بخطر الفقر والتهميش والإقصاء، مهما كان جنس مقدّمها. وإن أفضل حافز لتشجيع استيعاب الرعاية المقدمة بدون أجر هو الاعتراف والدعم الملائمان. ولم تكن الأساليب الحالية فعالة بوجه خاص في تشجيع الرجال على مواصلة العمل غير المأجور.

ولقد مر زمن كان فيه من الممكن تقريبا عند الجميع دفع أجر أقل إلى شخص مقابل عمله لا لسبب سوى لأنه امرأة. ونظرا لتدابير محددة اتخذها مشرّعون وحكومات، توجد في جلّ البلدان آلية قانونية تسوّغ للمرأة المطالبة بالحقوق الاقتصادية في أن تتقاضى أجرا متساويا عن العمل المتساوي (وإن ظلت هناك فجوة كبيرة بين أجور الجنسين). بيد أنه من المؤسف أنه لا يزال من الممكن في أغلب البلدان إنكار أن الرعاية غير المأجورة عمل، لمجرد كون مقدم الرعاية أما (أو أبا أو جدة أو طفلا). لا بل إن العمل يوصف بأنه "غير مرئي" في الكثير من البلدان، ذلك أنه ما زال غير مدرج في الإحصاءات الوطنية ذات الصلة أو في رسم السياسة العمومية كما أن بعض العائلات والجماعات والمجتمعات تسلم به جدلاً. ومع أن العائلات لها في كل بلد مسؤوليات معينة بموجب القانون نحو الأقارب المعولين (خاصة الأطفال)، ثمة قليل من الحقوق، وفي معظم الأحيان موارد أقل، مرتبطة بعمل الرعاية المضطلع به مجّانا نيابة عن الأقارب.

ومن المهم أن القطاع "غير المرئي" يوفر السياق الأولي للجيل الجديد من الأطفال في تنمية قيمهم. ويلزم تمكين الوالدين، على الخصوص، وتيسير تعليمهما لأطفالهما قيم التسامح ونبد العنف واحترام النساء والرجال على حد سواء. ويعدّ تلقين القيم للأطفال جزءاً من أي تراث ثقافي غير مادي معيّن. ومن جهة أخرى، فإن العنف، لسوء الحظ، ظاهرة سلبية ملموسة كلياً تحتاج إلى مكافحتها على كافة المستويات، وليس فقط مؤسسياً. ولن يتأتّى ذلك إلا بضمان دعم العائلات وتوفير المورد لها كما ينبغي، ولا سيما للأمهات.

توصيات

يطلب الاتحاد الأوروبي للنساء العاملات في المنزل إلى الدول الأعضاء الوفاء بالالتزامات التي وافقت عليه بموجب منهاج عمل بيجين، وخاصة الهدف الاستراتيجي-حاء، وكذا الوثائق الختامية العديدة الصادرة عن الاجتماعات المتتالية للجنة وضع المرأة. ومن رأي المنظمة أن الدول الأعضاء ستنفذ فوراً منهاج عمل بيجين وتعترف بعمل المرأة، المأجور وغير المأجور، وتدعمه، إن كانت جادة في حماية النساء والفتيات وزيادة قدرتهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويرجو الاتحاد الأوروبي للنساء العاملات في المنزل من اللجنة النظر في مسألة تأييد مفهوم منظمة العمل الدولية المتمثل في "الحد الأدنى للحماية الاجتماعية" والنهج الثلاثي الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيال العمل غير المأجور في مجال الرعاية: الاعتراف به والحد منه وإعادة توزيعه. ويعني مفهوم "الحد الأدنى للحماية الاجتماعية" ضمان استحالة الانحدار إلى ما دون مستوى معيشة معيّن. وإن وجود الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من شأنه أن يعمل على الإنقاذ من أسوأ المداخل المرتبطة بالافتقار ويكفل أدنى مستوى معيشة لائق للجميع. وفي الوقت نفسه، سوف يعالج نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مباشرة، وفي آن معاً، بعض مظاهر الفقر والثغرات المتعددة الموجودة في شبكات الأمان للرعاية الاجتماعية. وإن هذا النهج كفيل بأن يمكن المرأة ويحسن مقدرتها على محاربة الفقر في كل من عائلته ومجتمعها. وفي وسعه أيضاً أن يحسن مركزها المالي ويسهل توفير كلاً من الخدمات المأجورة وغير المأجورة داخل العائلة والمجتمع من غير أن يفضي بالمرأة إلى الحد من مشاركتها في الدخل طيلة عمرها، خاصة وهي تكبر، وسوف يشجع كذلك الرجل على المشاركة في الرعاية وفي العمل غير المأجور في مجال الرعاية.